الباب الرابع

عرض البيانات ومناقشتها وتحليلها

أ – الفصل الأول: عرض البيانات

١ – تاريخ موجز للمحكمة الدينية سورابايا

مدينة سورابايا هي مدينة متعددة الأعراق غنية بالثقافة. توجد عدة من الأعراق في سورابايا، مثل الملايو والصينية والهندي والعرب والأوروبا وكذلك نوسانترويين، مثل مادورا، وسوندا، وباتاك، وكاليمانتان، وبالي، وسولاويزي الذين اامتزجوا مع أهل سورابايا حتى تكونت عندهم ألوان من الثقافة التي أصبحت فيما بعد سمة مميزة لسورابايا. ومعظم الناس من سورابايا هم شعب سورابايا الأصلي ومادورا.

بلغ عدد سكانها حوالي ٣،١١٠،١٨٧ نسمة في عام ٢٠١٢، تطورت مدينة سورابايا كمدينة العاصمة. الموقع الاستراتيجي لمدينة سورابايا كمركز للأنشطة الاقتصادية الشعبية فأصبحت سورابايا الآن مركز التجارة وقوة الإقتصاد في جوى

الشرقية وأدت ذالك إلى إزدياد عدد السكان بشكل واضح مع روعة مدينة سورابايا وهي من إحدى المدن المتقدم في العالم.[٨٠]

مدينة سورابايا هي المدينة القديمة التي تطورت، في البداية كان الناس يعيشون في القرى. مع معدل نمو سكاني يبلغ ١,٢٪ في السنة، بالطبع فإن الحاجة إلى السكن كبيرة للغاية. ففي سورابايا منازل على شكل القرى أو المجمع السكنى مع المستويات المختلفة.

المحكمة الدينية هي محكمة من المحكمات المخصوصة في إندونيسيا، وتسمى المحكمة المخصوصة لأنها تدير شؤون مخصوصة أو سكان معينة، أي المسلمين دون غيرهم,وهي تحت رعاية المحكمة الدينية الأعلى.

المحكمة الدينية في إندونيسيا لها عدة الوظائف، منها إدارة أومور حول النكاح والميراث والوقف, ولها مجموعة الأحكام الإسلامية كأساس من يبنى عليها والقوانين الوضعية الأخرى.[٨١]

المحكمة الدينية كمحكمة للمسلمين وبالتأكيد مع تطور دين الإسلام في سورابايا حيث كان في ذلك الوقت العلماء والقضاة

[80] *Sejarah Pengadilan Agama Surabaya*, https://www.pa-surabaya.go.id/pages/profil-pa.surabaya, diakses pada tanggal 20 November 2019
[81] *Ibid*

يملكون أثر كبير في نشر دين الإسلام في سورابايا والمشهور هو رادين رحمة المعروف بسنن أمبيل.[٨٢]

كانت المحكمة الدينية لم تكن على شكل المؤسسة المسجلة الرسمية ولكن وجودها ليسد حاجة المسلمين في المعاملة والأحكام الشرعية وحماية حقوقهم.

لمعرفة خلفية المحكمة الدينية سورابايا تحدثنا عن المحكمة الدينية الموجودة في إندونيسيا، فبهذا نفهم بالسهولة عن سيرتها، لكثرة الناس عموما وعلمائهم حينما يتحدثون عن سيرة المحكمة الدينية سورابايا أخطؤوا في البيان والتفصيل لأنها تابعة للأحكام الإسلامية إلا أن العوارف الشعبية أوعاداتهم أصبحت دخيلة في الأحكام الإسلامية بأندونيسيا.

وفي إندونيسيا كانت نظوم الحياة وأحكامها منقولة ومكتوبة، فالمكتوبة منها ما أورث لنا المستعمرون ومنها الصادرة من القوانين الوضعية بإندونيسيا والمنقولة عبارة عن عوارف الناس وعاداتهم ولم تكن مكتوبة إلى يومنا الحاضر.[٨٣]

٨٢

[٨٣] ولي من أولياء تسعة ولد سنة ١٤٠١ وتوفي سنة ١٤٨١

قال سنوك هرغروغ (Snouck Hargrounge) لا ينبغي للحكومة الدخول في مسألة المحكمة الإسلامية، بل تدع الشريعة الإسلامية دون اعتراف رسمي. الإختلافات حول الزواج ، وتوزيع الميراث بين الناس رجعت إلى العلماء المسلمين. نقل الدكتور سوكمتو (Sukamto) رأي فاندر بيرج (Vander Berg) في كتابه عن ملاحظة العوارف في إندونيسيا المشهور بالنظرية (Receptio in complex)، أن نظوم الحياة للإندونيسيين على حسب دين الذي اعتقدوه ، وكان معظم الإندونيسيين اعتقدوا دين الإسلام.[٨٤]

لهذا السبب، حصلت المحكمة الدينية سورابايا على مدونة في تاريخ المحكمة الدينية في إندونيسيا في مكتبة القانون العرفي الذي حصل على الإرشاد بأن المحكمة الدينية كانت موجودة قبل مجيء البرتغاليين والهولنديين إلى إندونيسيا. بتدخل الحكومة، و كان الهولندي مباشرة، بدأت المحكمة الدينية في حوالي عام ١٨٢٠، أي في تعليمات إلى رئيس المديرية، بالصادرة عن Stbl. رقم ١٨٣٥ ٥٨ فيما يتعلق بسلطة المحكمة الدينية في جاوة ومادورا على النحو التالي: إذا كان الجاويون يرافقهم شعب جاوي من

[84] *Sejarah Pengadilan Agama Surabaya*, https://www.pa-surabaya.go.id/pages/profil-pa.surabaya, diakses pada tanggal 20 November 2019

الديانة الإسلامية، فهناك خلاف حول قضية زواج أو ما شابه ذلك يجب أن يتم تحديده وفقًا للشريعة الإسلامية.[٨٥]

٢ – الرؤية والأهداف المحكمة الدينية سورابايا

الرؤية

"تحقيق المحكمة الدينية سورابايا كالمحكمة العظمى"

الأهداف

أ) الحفظ على استقلال موظفين المحكمة الدينية

ب) تحسين جودة خدمة القانون على أسس العدالة والثقة والشفافة

ت) إيجاد الوحدة القانونية لشعب سورابايا لحصول على العدالة

ث) رفع المستوى الإشراف والتدريب في الحكم[٨٦]

٣ – الوظيفة الأساسية من المحكمة الدينية سورابايا

المحكمة الدينية هي المحكمة المستوى الأول التي لها واجبة وسلطة لتفحص وتقرر وتقضي القضايا في المستوى الأول بين المسلمين في مجال الزواج والميراث والوصايا والهبة والوقف والصدقة

---

[85] *Ibid*

[86] *Visi & Misi Pengadilan Agama Surabaya*, https://www.pa-surabaya.go.id/pages/profil-pa.surabaya, diakses pada tanggal 20 November 2019

استنادا بالأحكام الشرعية كما ينطبق في فصل ٤٩ من القانون رقم ٥٠ سنة ٢٠١٠ بشأن المحكمة الدينية

لتنفيذ هذه الوظيفة الأساسية فإن المحكمة الدينية لديها الوظيفة التالية:

أ) توفير خدمة التقنية القضائية والإدارية السكرتارية لقضية في المستوى الأول والتحجيز والمباشرة

ب) توفير خدمة في مجال إدارية قضية الدعوى، والنقض وإعادة الملاحظة وغيرها من إدارية المحكمة

ت) توفير خدمة الإدارية العامة لجميع العناصر في المحكمة الدينية (العامة، والموظفين، والمالية إلا تكلفة القضاء)

ث) توفير المعلومات والاعتبارات والمشورة حول الأحكام الإسلامية

ج) في المكتب الحكومية في ناحية أحكامه، إذا طُلب ذلك على نحو المنصوص عليه في فصل ٥٢ من القانون رقم ٥٠ سنة ٢٠١٠ بشأن التعديل الثاني للقانون رقم ٧ سنة ١٩٨٩ بشأن المحكمة الدينية.

ح) توفير خدمة لتسوية طلبات المساعدة في توزيع ميراث خارج النزاعات بين المسلمين على أساس الشريعة

الإسلامية على نحو المنصوص عليه في فصل ١٠٧ الآية (٢) من القانون رقم ٣ سنة ٢٠٠٦ بشأن تعديل القانون رقم ٧ سنة ١٩٨٩ بشأن المحكمة الدينية

خ) تسجيل (Waarmerking) ورقة أو وثيقة الوراثة تحت اليد لأخذ الودائع أو المدخرات،والمتقاعدين ، وما أشبه ذلك.

د) القيام بوظيفة الخدمات الأخرى مثل الاستشارات القانونية، والحساب ورؤية الهلال، والخدمات البحثية وما أشبه ذلك.[٨٧]

[87] *Tugas Pokok Pengadilan Agama Surabaya*, https://www.pa-surabaya.go.id/pages/profil-pa.surabaya, diakses pada tanggal 20 November 2019

٤ – هيكل جمعية المحكمة الدينية سورابايا

٥ – الوظائف الأساسية ومهماتها:

القاضي: يقبل ويبحث عن ملفات القضية والمسؤول على القضايا المستلمة والتي هي سلطتها في كل من العملية وانتهائها، والتنسيق مع الرئيس، وترتيب برامج العمل طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وكذلك الإشراف على مجال تأسيس وضبط الإدارية بناءً على أمر الرئيس.

رئيس الأمانة: التنسيق مع الرئيس في تخطيط وتنفيذ الخدمات الصناعية في مجال الشؤون الإدارية وإعداد فكرة صياغة السياسات في تحريك وتوجيه تنفيذ أنشطة الأمانية وفي إعداد برامج العمل طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

السكرتير: التنسيق مع الرئيس في تخطيط وتنفيذ الخدمات الصناعية في مجال الإدارة العامة والإدارة الأخرى في أداء الواجبات في قيادة تنفيذ السكرتارية، وإعداد الفكرة وحل المشكلات التي تظهر في السكرتارية.[٨٨]

الرئيس في قسم التختيط وتكنولوجيا والمعلومة والتقريرية: إعداد مواد التنفيذ والبرامج والميزانيات وإدارة تكنولوجيا المعلومات

[88] *Tugas Pokok Pegawai Pengadilan Agama Surabaya*, https://pa surabaya.go.id/halaman/content/ laporan-tahunan-2018, diakses pada tanggal 20 November 2019

والإحصاء ومراقبة التقويم والتوثيق وإعداد التقارير والمسؤول إلى السكرتير.

الرئيس في قسم شؤون الموظفين: إعداد المواد اللازمة لتنفيذ شؤون الموظفين، والهيكل التنظيمي والتدبير، والمسؤول إلى السكرتير.

الرئيس في قسم العام والمالية: إعداد تنفيذ شؤون المراسلات والمحفوظات والمعدات والأسرة والأمن والخدمات الدولية والمكتبة والإدارة المالية والمسؤولية إلى السكرتير.

أمانة الدعوى: قيادة وتنسيق أوتحريك جميع الأنشطة في قسم الدعوى وإعداد فكرة صياغة السياسة في تنفيذ وتقويمها والمسؤول إلى رئيس الأمانة.

أمانة العريضة: قيادة وتنسيق أوتحريك جميع الأنشطة في قسم العريضة وإعداد فكرة صياغة السياسة في تنفيذ وتقويمها ومسؤولية إلى رئيس الأمانة.

أمانة القانون: قيادة وتنسيق أوتحريك جميع الأنشطة في قسم القانون وإعداد فكرة صياغة السياسة في تنفيذ وتقويمها ومسؤولية إلى رئيس الأمانة.

أمانة البديل: مرافقة القضاة ومساعدتهم في عملية الجلسة، واتخاذ محاضر الجلسة، وصياغة أدوات الجلسة، وكتابة القضاء، وإقرار القضية ،وتقديم ملفات القضايا المكتملة إلى أمانة القانون من خلال نائب الأمانة والمسؤولية إلى رئيس الأمانة.

حاجب المحكمة: تبليغ رسالة الدعوة والإعلان والإنذار وإخبار نص القضاء من المحكمة الدينية ومراجعة القضاء وبطلان القضية من المحكمة العظمى وأداء المصادرة والإعدام بناء على أمر رئيس المحكمة الدينة واتخاذ محاضر المصادرة ونسختها الأصلية تعطى إلى طرفي الخصومة والمسؤولية إلى رئيس الأمانة.[٨٩]

٦ – قطر سلطة المحكمة الدينية سورابايا

مدينة سورابايا هي عاصمة جاوى الشرقية ولديها واحد وثلاثون مناطق (كجامتان) تحت ولاية قطر سلطة المحكمة الدينية سورابايا وهي كما يلي:

[89] *Ibid*

رقم	سورابايا المركز
١	تاغال ساري
٢	سيموكارتو
٣	غانتيغ
٤	بوبوتان

رقم	سورابايا الشمالية
١	بولاك
٢	كانجيران
٣	سامبير
٤	بابيان جانتيكان
٥	كرامباغان

رقم	سورابايا الغربية
١	بانوؤو
٢	باكل
٣	أسامراؤو
٤	سوكامانونغل
٥	تانديس
٦	سامبيكاراب
٧	لكرسانتري

رقم	سورابايا الشرقية
١	غوبانغ
٢	غونونغ أنيار
٣	سوكوليو
٤	تمباك ساري
٥	موليوراجو
٦	رونكوت
٧	تانغيليس

ومدينة سورابايا لديها مائة وثلاثة وستون كيلوراهان تحت ولاية سلطة المحكمة الدينية سورابايا وهي كما يلي:

رقم	كاجامتان	كيلوراهان
١	أسامراؤو	أسامراؤو، غينتيغ كاليانا ك، تامباك ساريؤوسو
٢	بانوؤو	كاندغان، راموكليساري، سيميمي، تامباك أوسوويلغون
٣	بوبوتان	ألون–ألون جونتوغ، بوبوتان، غونديه، جبارا، تيمبوك دوكوه
٤	بولاك	بولاك، كيندوغ جوويك، كينجاران، سوكوليلو بارو
٥	دوكوه باكيس	دوكوه كوباغ، دوكوه باكيس، غونوغ ساري، براده كاليكيندال
٦	غايوغان	دوكوه مانغال، غايوغان، كيتينتاغ، مانغال
٧	غانتيغ	إيمبوغ كالياسين، غينتيغ، كباساري، كيتاباغ، بينيليه
٨	غوباغ	أرلاغغا، براتا جايا، غوبيغ، كيرتاجايا، موجو، بوجاغسيوو
٩	غونوغ أيار	غونوغ أيار، غونوغ أيار تامباك، روغكوت مانغغال، روغكوت تيغاه
١٠	جامباغان	جامباغان، كاراه، كابونساري، باغيساغان
١١	كارغ بيلاغ	كارغ بيلاغ، كابراون، كادوروس، وارو غونوغ
١٢	كانجيران	بولاك بانتيغ، تامباك ويدي، تانه كالي كادينديغ،

		سيدوتوبو ويتان
١٣	كرامباغان	دوباك، كامايوران، كرامباغان سالاتان، موروكرامباغان، بيراك بارات
١٤	لكرسانتري	باغكيغان، جاروك، لكرسانتري، ليده كولان، ليده ويتان، سومور ويلوت
١٥	موليوراجو	دوكوه سوتوراجو، كاليجودان، كاليساري، كاجاوان بوتيه تامباك، مايار سابراغان، موليوراجو
١٦	بابيان جانتيكان	بوغكاران، كرامباغان أوتارا، يامبلوغان، بيراك تيمور، بيراك أوتارا
١٧	باكال	باباكان جيراوات، باكال، سومباراجو
١٨	روغكوت	كالي روغكوت، كادوغ باروك، مادوكان أيو، بانجاريغان ساري، روغكوت كيدول، وانوراجو
١٩	سامبيكاراب	باناواو، باريغين، لونتار، مادي، سامبيكاراب
٢٠	ساوهان	بايو أوريب، كوباغ كراجان، باكيس، باتيمون، بوتات جايا، ساوهان
٢١	سمامبير	أمبيل، باغيريان، سيدوتابو، أوجوغ، وانوكوسومو
٢٢	سيموكارتو	كاباسان، سيدودادي، سيموكارتو، سيمولاواغ، تامباك راجو
٢٣	سوكوليلو	غاباغ بوتيه، كابوتيه، كلامبيس غاسيم، مادوكان

		ساماميير، مانور بومبوغان، غيندان كاغكوغان، ساملو وارو
٢٤	سوكومانوغغال	بوتات غادي، سيمومولیو، سيمومولیو بارو، سونو كوويجانان، سوكومانوغغال، تانجوغ ساري
٢٥	تامباك ساري	دوكوه ساترو، غاديغ، كاباس ماديا، باجر كاليغ، باجر كامباغ، بلوسو، راغكه، تامباك ساري
٢٦	تانديس	بالوغ ساري، بانجار سوغيهان، كاراغ بوه، مانوكان كولان، مانوكان ويتان، تانديس
٢٧	تاغال ساري	دكتور سوتامو، كادوغ دارو، كابوتران، تاغال ساري، وانوراجو، تاغال ساري، سورابايا
٢٨	تاغغيليس ماجويو	كانداغ ساري، كوتي ساري، بانجاغ جيواو، تاغغيليس ماجويو
٢٩	وييوغ	بباتان، بلاس كومباريك، ججار توغغال، وييوغ
٣٠	وانوجولو	باندول ماريسي، جامور وانوساري، مارغاريجو، سيدوسارمو، سيوالان كارتو
٣١	وانوكرامو	دارمو، جاغير، غاغيل، غاغيل راجو، ساووغ غاليغ، وانوكرامو

٧ - **قرار القضاة في قضية رقم: (519/Pdt.P/2018/PA.Sby)**

أن المدعى يعرض عدة أمور في رسالة طلب رخصة النكاح التي قدمه في التاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٨ في المحكمة الدينية سورابايا وهي كما يلي:

أ) للمدعى ولد مسلم وكان عمره ١٧ سنة ٤ أشهر

ب) المدعى سيزوج ابنه بمخطوبته المسلمة وكانت عمرها ١٦ سنة

ت) سيأدي النكاح في مكتب الشؤون الدينية و سجل أمام أمين مكتب الشؤون الدينية رونكوت سورابايا

ث) قد استوفت شروط النكاح عند الأحكام الشرعية و القوانين الوضعية إندونسيا إلا أن شرط سن الزواج لولد المدعى، وهو لم يبلغ إلى ١٩ سنة

ج) أن النكاح سيؤدي فورا لأن الرجل والمرأة لهما علاقة المحبة والخطبة مند سنة ماضية ويتحبان حبا جما وخاف المدعى أن يقع ولده فيما نهى عنه الشارع إن لم يزوجه فورا.

ح) وإن لم يستوف شرط سن الزواج ١٩ سنة يرى المدعى أن ولده قادر على الزواج وبناء الأسرة السكينة

خ) لم يكن بين الرجل والمرأة موانع التي تمنعهما النكاح من حيث النسب والرضاعة والمصاهرة وغير ذالك

د) بين المدعى بأن ولده عازبا بالغا قد بلغ رشده ذو عمل على راتب شهري ومستعد ليكون زوجا لمخطوبته. وكذالك مخطوبته بكرا قد بلغت رشدها قادرة لتكون زوجة له.

ذ) أسرة المدعى وأسرة مخطوبة ولد المدعى قد وافقوا بتزويجهما ولا يوجد أي مانع من موانع الزواج.

ر) وعلى حسب ما عرضه طلب المدعى ليقوم رئيس قضاة المحكمة الدينية سورابايا تفتيش القضية وإصدار القرار التالي:

١) قبول طلب المدعى

٢) الحصول على الرخصة

٣) أن يكلف تكليفا إداريا حسب القوانين والحصول على العدالة

وفي اليوم الذي قرر فيه القضاة، أحضر القضاة المدعى و ولده و مخطوبة ولده وحث القضاة أن لا يزوجه إلى أن بلغ سن الزواج ومع ذلك طلب المدعى بكل حرصة للحصول على

الرخصة لأداء زواج ولده، ولهذا قرأ القضاة الرسالة الطلبية للمدعى التي فيها عزم المدعى:

أن ولد المدعى يبين الأمور التالية:

١) بأنه ولد شقيق للمستدعي ومعه علاقة المحبة بمخطوبته واتفقا للزواج

٢) أن مخطوبته ليست من المحرمات في النسب أو الرضاعة أو المصاهرة، ولهما إذن من وليديهما

٣) أن يكون أداء عقد النكاح في أقرب الوقت لوجود المحبة بينها وخاف أن يقع في الفواحش ما نهى عنه الشارع

٤) ولديه العمل الدائم على راتب شهري: ٣,٠٠٠,٠٠٠ روبيا

وأن مخطوبة ولد المدعى تبين الأمور التالية:

١) صحيح أنها بنت "لفلان"

٢) وأنها قد تعرفت بولد المدعى وتحببت به واتفقت للزواج به خوفا من الوقوع في الفواحش التي نهى الشارع عن فعلها

٣) أنها قادرة لتكون زوجة صالحة مطيعة في المستقبل

٤) وليست لها موانع التي تمنعها النكاح من حيث النسب والرضاعة والمصاهرة وغير ذالك من المحرمات في النكاح

٥) و أن والديهما قد اتفقوا على تزويجهما

٦) أن يكون أداء عقد النكاح في أقرب الوقت لأنها قد تحببت بولد المدعى وخافت أن تقع في الفواحش ما نهى عنها الشارع ألا وهي الزنا

ولتأييد طلب المدعى جاء بالوثائق التالية:

١) نسخة من البطاقة الشخصية بإسم المدعى بالدمغة(P1)

٢) نسخة من البطاقة الشخصية بإسم ولد المدعى بالدمغة(P2)

٣) نسخة من شهادة الميلاد بإسم ولد المدعى بالدمغة(P3)

٤) نسخة من الشهادة الزواج بإسم المدعى وزوجته بالدمغة(P4)

٥) نسخة من الشهادة التي تبين بأنه لم يتوج من قبل بإسم ولد المدعى بالدمغة(P5)

٦) نسخة شهادة الزواج بإسم ولد المدعى بالدمغة(P6)

٧) نسخة البطاقة العائلية بإسم ولد المدعى بالدمغة(P7)

٨) نسخة من الشهادة للزواج بإسم ولد المدعى بالدمغة(P8)

٩) نسخة من الشهادة تبين علاقة الأب بإبن بالدمغة (P9)

١٠) نسخة من الشهادة تبين عن عدم استيفاء شروط الزواج

١١) بالدمغة(P10)

١٢) نسخة من شهادة الإذن للزواج من الولدين بالدمغة(P11)

وبجانب تقديم المدعى الوثائق التي ذكرت قبل قليل أتى المدعى بالشاهين المسلمين في المحكمة وهما:

١ – الشاهد الأول هو ٦٠ سنة كان موظف وسكن في رونكوت كيدول (3/52-B Rt 003 Rw 003) رونكوت كيدول سورابايا وعلى اليمين يبين أمام المحكمة الأمور التالية:

– بأنه قد عرف المدعى وولد المدعى لأنهما من جيرانه

– وأنه عرف إسم ولد المدعى

– أن ولد المدعى هو عازبا سيتزوج بمخطوبته بكرا

– أن المدعى قد سعى بتدبير زواج ولده إلى المكتب الشؤون الدينية ولكن رد رئيس المكتب وذالك لأن

ولد المدعى في سن ١٨ سنة ولم يبلغ سن الزواج ١٩ سنة وأمره رئيس مكتب الشؤون الدينية بتقديم رسالة طلب رخصة النكاح في المحكمة الدينية سورابايا

- أن ولد المدعى ومخطوبته يتحبان وخاف المدعى أن يقعا في الفواحش التي نهى الله عن فعلها
- وأن الأسرة من قبلهما قد اتفقا بتزويجهما
- أن ولد المدعى ذو عمل على راتب شهري ٣,٠٠٠,٠٠٠ روبيا
- لم يكن بينهما موانع التي تمنعهما النكاح عند الأحكام الشرعية و القوانين الوضعية في إندونيسيا إلا شرط حد سن الزواج لولد المدعى، وهو لم يبلغ الى ١٩ سنة بل هو في سن ١٨ سنة

٢ - الشاهد الثاني هو ٦٠ سنة كان موظف وسكن في رونكوت كيدول (3/18-D Rt 04 Rw 03) رونكوت كيدول سورابايا وعلى اليمين اتى بالبينات أمام المحاكمة وهي:

- أنه قد عرف المدعى وولد المدعى لأنهما من قرابته
- وأنه عرف اسم ولد المدعى

- أن ولد المدعى عازبا سيتزوج بمخطوبته بكر
- أن المدعى قد سعى بتدبير زواج ولده إلى مكتب الشؤون الدينية ولكن رد رئيس المكتب وذالك لأن ولد المدعى في سن ١٨ سنة ولم يبلغ سن الزواج وهو ١٩ سنة وأمره رئيس مكتب الشؤون الدينية بتقديم رسالة طلب رخصة النكاح في المحكمة الدينية سورابايا
- أن ولد المدعى ومخطوبته يتحبان وخاف المدعى أن يقعا في الفواحش التي نهى الله عن فعلها
- وأن الأسرة من قبلهما قد اتفقا بتزويجهما
- أن ولد المدعى ذو عمل على راتب شهري ٣,٠٠٠,٠٠٠ روبيا
- لم يكن بينهما موانع التي تمنعهما النكاح عند الأحكام الشرعية و القوانين الوضعية اندونسيا إلا شرط حد سن الزواج لولد المدعى، وهو لم يبلغ الى ١٩ سنة بل هو في سن ١٨ سنة.

ومن البينات السابقة وما شهد الشاهدان المسلمان أكد المدعى:

بأنه حريص على نيته الأولى للحصول على الرخصة لولده من قبل المحكمة.

ملاحظة الأحكام

يرى القضاة بأن ارادة المدعى كما سبقت ذكرها

على حسب القانون رقم: ٧ سنة ١٩٨٩ فصل:٤٩ الذي غير إلى القانون رقم :٣ سنة ٢٠٠٦ ثم غير الى القانون رقم: ٥٠ سنة: ٢٠٠٩ أن المحكمة الدينية ذو حق لتنفيذ تلك القضية وقد قدمت حسب القوانين فلذالك لابد قبولها.

وعلى حسب دليل شهادة P.1 إلى P.10 أن المدعى سكن في سورابايا فلذالك قام بتقديم الطلب إلى المحكمة الدينية سورابايا

وعلى حسب دليل شهادة P10 أن ولد المدعى لم يبلغ إلى سن الزواج لذالك كما هو مكتوب في القانون رقم:١ عامم ١٩٧٤ أنه بحاجة إلى رخصة النكاح عبر تقرير القضاة في المحكمة الدينية

وعلى حسب بينات المدعى مؤيدا شهادة P.1 إلى P.10 و اتى بالشهداء، انكشف الحقائق امام المحكمة أنه قد استوفى شروط الزواج نظرا من ناحية الاحكام الشريعة الاسلاميه كانت أم من ناحية القوانين في أندونيسيا إلا في شرط سن الزواج أن ولد المدعى لم يبلغ

إلى سن الزواج ١٩ سنة، ولكن هذا الزواج مستعجلا جدا لأن علاقة المحبة بين ولد المدعى ومخطوبته كانت قوية جدا وخاف المستدعى إذا لم يقم بتزيجهما على الفور أن يقعا في الفواحش التي نهى الله عن فعلها.

وعلى حسب ما بينه المدعى بأن مخطوبة ولده بكرا قد بلغت رشدها قادرة لتكون زوجة صالحة في الميتقبل وأن ولد المدعى ذو عمل دائم على راتب شهري ٣,٠٠٠,٠٠٠ روبيا

وعلى حسب ما عرضه المدعى كذلك بشان ملاحظة القضاة في المحكمة نحوى ولد المدعى الذي أظهر قدرته للزواج وكذلك بيان ولد المدعى الذي كان مستعدا لأن يصبح زوجا ورئيسا لأسرته حيث كان ذو راتب شهري لكن لا يمكن أداء زواجه لأنه لم يبلغ إلى سن الزواج ، ولاسيما مخطوبته مستعدة لأن تصبح زوجة له والأم لأطفالها. فلذالك قبل القضاة الطلب واذا كانوا يرفضون على ما طلبه المدعى خاف القضاة أن يقع ولد المدعى في الزنى

وهذا يناسب القاعدة الفقهية: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح[٩٠]

[٩٠] شيخ الدكتور مُحَمَّد صدقي بن أحمد بن مُحَمَّد آل بورنو أبو الحارث الغزي، ***الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية***، (بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م)، ٢٦٥

وعلى حسب الاعتبارات المذكورة يجب أن يكون طلب المدعى مقبولا عند المحكمة يعني اعطاء رخصة النكاح إلى ولد المدعى ليتزوج بمخطوبته.

ويعد أن كان طلب المدعى من مجال الزواج فإن تكليفة القضاء على حساب المدعى كما هو مكتوب في القانون فصل ٨٩ أية ١ من القانون رقم ٧ سنة ١٩٨٩ الذي عدل الى القانون رقم ٣ سنه ٢٠٠٦ والتعديل الثاني بالقانون رقم ٥٠ سنة ٢٠٠٩ أن تكليفة القضاء على حساب المدعى

١) قبول طلب المدعى
٢) إعطاء رخصة لولد المدعى ليتزوج بمخطوبته
٣) أن يكلف المدعى لدفع تكلفة القضاء ٢٤١،٠٠٠ روبيا [٩١]

ب –الفصل الثاني: تحليل البيانات ومناقساتها

١ – نظر قاضاة المحكمة الدينية سورابايا في قضية رقم: (519/Pdt.P/2018/PA.Sby)

إن للمحكمة الدينية سورابايا قوانين وإجراءات في عملية القضاء لقضية رخصة النكاح المبكر التي هي من المصادر الأصلية في إصدار قرار قضاة المحكمة الدينية. وعلى هذا الأساس سيكون طلب المدعى مقبولا أو مررفوضا.

[91] (519/Pdt.P/2018/PA.Sby)

وللمحكمة الدينية نظوم وقوانين أي أن القاضي المحكمة كمنتظر فإذا جاءت القضية ورفعت إلى المحكمة الدينية فمن وظائفه البحث بالقضية الموجودة وإصدار القرار المناسب بالقوانين.

ونظر قضاة المحكمة الدينية سورابايا في تقرير القضية رقم : (519/Pdt.P/2018/PA.Sby) كما يلي:

على حسب القانون رقم: ٧ عام ١٩٨٩ فصل:٤٩ الذي غير إلى القانون رقم :٣ عام ٢٠٠٦ ثم غير الى القانون رقم: ٥٠ عام: ٢٠٠٩ أن المحكمة الدينية ذو حق لقضاء تلك القضية التي قدمت حسب القوانين والإجراءات الموجودة فلذالك لابد قبولها. ولتأكيد حق المحكمة الدينية في قضاء القضية الطلبية فالقضية لابد أن تقدم في الأراضي المحكمة الدينية، وعلى حسب دليل شهادة P.1 إلى P.10 أن المدعى سكن في سورابايا فلذالك قام بتقديم الطلب إلى المحكمة الدينية سورابايا

وعلى حسب دليل شهادة P10 أن ولد المدعى لم يبلغ إلى سن الزواج لذالك كما هو مكتوب في القانون رقم ١ عام ١٩٧٤ (قانون الزواج) فصل ٧ آية ١ أن الزواج يؤذن اذا بلغ سن الرجل ١٩ سنة وسن المرأة ١٦ سنة وإذا لم يبلغ سن الرجل

إلى ١٩ سنة وسن المرأة لم تبلغ إلى ١٦ سنة فيجوز لوالدي الرجل أو المرأة لأن يطلبا رخصة الزواج من المحكمة الدينية عبر تقرير القضاة. كذالك كما جاء في مجموعة الأحكام الإسلامية بناء على المصالح العائلية و الزوجية يجب أن يكون الزوج والزوجة بالغين وهو يجب أن يبلغ الزوج التاسع عشر من عمره على الأقل، وتبلغ الزوجة السادسة عشرة من عمرها على الأقل. وأما الزوج الذي لم يبلغ الحادي والعشرين من عمره فيجب أن يكون له إذن خاص كما جاء في الفصل ٦ من القانون رقم ١ عام ١٩٧٤ (قانون الزواج)

وفي قضاء هذه القضية أكد القضاة بأن لا يكون في هذا الزواج الإكراه كما هو مكتوب في القانون رقم ١ عام ١٩٧٤ (قانون الزواج) فصل ٦ اية ١ أن الزواج لابد على موافقة الزوجين. وفي هذه القضية نستطيع أن نرى أن الرجل والمرأة لديهما إرادة قوية للزواج إلا أن الرجل لم يبلغ إلى سن الزواج يعني ١٩ سنة بل عمره ١٧ سنة و٤ أشهر. وورد في قانون الزواج فصل ٦ أية ٢ أن من سيتزوج ولم يبلغ إلى ٢١ سنة من عمره لا بد من إذن الوالدين. وقد أذن الخاطب والمخطوبة والديهما في

زواجهما لذالك قدم المدعى طلب رخصة النكاح إلى المحكمة الدينية في سورابايا.

وأكد القضاة بأن لا يكون بين الخاطب والمخطوبة المحرمات في النكاح إما من ناحية النسب أوالرضاعة أوالمصاهرة وقد رأى القضاة من ناحية الفقه الاسلامي و القوانين في إندونيسيا في القانون رقم ١ عام ١٩٧٤ و مجموعة الأحكام الإسلامية وغير ذالك من القوانين التي تتعلق بهذه القضية لا يجد القضاة المحرمات في النكاح بينهما.

وعلى حسب بينات المدعى مؤيدا شهادة P.1 إلى P.10 و اتى بالشهداء، انكشف الحقائق في المحكمة أنه قد استوفى شروط الزواج نظرا من ناحية الاحكام الشريعة الاسلاميه كانت أم من ناحية القوانين في إندونيسيا إلا شرط سن الزواج، أن ولد المدعى لم يبلغ إلى سن الزواج ١٩ سنة، ولكن هذا الزواج مستعجلا جدا لأن العلاقة بين ولد المدعى ومخطوبته كانت قوية جدا وخاف المدعى إذا لم يقم بتزيجهما على الفور أن يقعا في الفواحش التي نهى الله عن فعلها.

وعلى حسب بيان المدعى بأن مخطوبة ولده بكر قد بلغت رشدها قادرة لتكون زوجة صالحة في المستقبل وأن ولد المدعى ذو عمل على راتب شهري ٣,٠٠٠,٠٠٠ روبيا

وعلى حسب ما عرضه المدعى كذلك بشأن ملاحظة القضاة في المحكمة نحوى ولد المدعى الذي أظهر قدرته للزواج وكذلك بيان ولد المدعى الذي كان مستعدا لان يصبح زوجا ورئيسا للأسرته حيث كان ذو راتب شهري لكن لا يمكن أداء زواجه لأنه لم يبلغ إلى سن الزواج ، ولاسيما مخطوبته مستعدة لأن تصبح زوجة له والأم لأطفالها. فلذالك قبل القضاة الطلب لأجل المصلحة واذا كانوا يرفضون على ما طلبه المدعى خاف القضاة أن يقع ولد المدعى في الزنى.

وهذا يناسب القاعدة الفقهية: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح[٩٢]

وعلى حسب الاعتبارات المذكورة يجب ان يكون طلب المدعى مقبولا عند المحكمة يعني إعطاء رخصة النكاح لولد المدعى ليتزوج بخطوبته.

---

[٩٢] شيخ الدكتور مُحَمَّد صدقي بن أحمد بن مُحَمَّد آل بورنو أبو الحارث الغزي، ***الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية***، ٢٦٥

وبعد أن كان طلب المدعى من مجال الزواج فإن تكليفة القضاء غلى حساب المدعى، كما هو مكتوب في قانون فصل ٨٩ أية ١ من القانون رقم ٧ عام ١٩٨٩ الذي عدل القانون رقم ٣ عام ٢٠٠٦ والتعديل الثاني بالقانون رقم ٥٠ عام ٢٠٠٩ أن تكليفة القضاء على حسب المدعى.[٩٣]

٢ – كيف قرار قضاة المحكمة الدينية سورابايا قضية رقم: (0519/Pdt.P/2018/PA.Sby) بمنظور الأحكام الإسلامية ؟

لاحظ القضاة أن عمر ولد المدعى ١٧ سنة ٤ أشهر وهذا يوافق القانون الوضعي عام ١٩٧٤ فصل ٧ اية ١ أنه إن أراد الزواج لابد من رخصة النكاح من المحكمة الدينية.

بالحقيقة لم يحد الشرع سنا معينا للنكاح ، سواء في ذلك الرجل أو المرأة ولكن عشنا في اندونيسيا و ورد في القانون الوضعي في أندونيسيا عام ١٩٧٤ (قانون الواج) فصل ٧ اية ١ أن الزواج يجوز اذا كان عمر الرجل ١٩ سنة والمرأة ١٦ سنة. وإذا لم يبلغ سن الرجل إلى ١٩ سنة وسن المرأة لم تبلغ إلى ١٦ سنة فيجوز لوالدي الرجل أو المرأة لأن يطلبا رخصة الزواج من المحكمة الدينية عبر تقرير القضاة. كذالك مكتوب في مجموعة

[93] (519/Pdt.P/2018/PA.Sby)

الأحكام الاسلإمية بناء على المصالح العائلية و الزوجية يجب أن يكون الزوج والزوجة بالغين وهو يجب أن يبلغ الزوج التاسع عشر من عمره على الأقل، وتبلغ الزوجة السادسة عشرة من عمرها على الأقل.

وفي قضاء هذه القضية أكد القضاة بأن لا يكون في هذا الزواج الإكراه لأن ورد في القانون الوضعي رقم ١ عام ١٩٧٤ (قانون الزواج) فصل ٦ أية ١ أن الزواج لابد على موافقة الزوجين. وأيضا أكد القضاة بأن لا يكون بين الرجل والمرأة المحرمات في النكاح إما من ناحية النسب أوالرضاعة أوالمصاهرة وقد رأى القضاة من ناحية الأحكام الإسلاية و القوانين في إندونيسيا في القانون رقم ١ عام ١٩٧٤ و مجموعة الأحكام الإسلامية وغير ذالك من القوانين التي تتعلق بهذه القضية لا يجد القضاة المحرمات في النكاح بينهما.

وهذ التقرير الذي قرره القضاة لا يخالف الأحكام الاسلامية بل مناسبا لشريعة الاسلام لأن الشرع لم يحد سنا معينا للنكاح وقال الله تعال: (وَأَنكِحُواْ ٱلۡأَيَـٰمَىٰ مِنكُمۡ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنۡ عِبَادِكُمۡ وَإِمَآئِكُمۡۚ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغۡنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ)[٩٤]

[٩٤] سورة النور الآية: ٣٢

هذه المخاطبة تدخل في باب الستر والصلاح، أي زوجوا من لا زوج له منكم فإنه طريق التعفف. (الأيامى منكم) أي الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء، واحدهم أيم.[٩٥] وفي هذه القضية كان الرجل أيم أي لا زوجة له والمرأة أيم لا زوجا لها فلذلك قام القضاة باعطاء رخصة النكاح.

وقال النبي ﷺ (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)[٩٦] واختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد أصحهما أن المراد معناه اللغوي وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنة وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنة فعليه بالصوم ليقطع شهوته ويقطع شر منيه كما يقطعه الوجاء (وجاء) هو رض الخصيتين والمراد هنا أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المني كما يفعله الوجاء. وفي هذه القضية أن الرجل بالغا وله قدرة على الباءة ومؤنة الزواج وذالك أنه ذو عمل على راتب شهري ٣,٠٠٠,٠٠٠ روبيا.

---

[٩٥] أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، ***الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي*** (القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م جزء: ١٢ ص :٢٣٩

[٩٦] مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ***صحيح مسلم*** ١٠١٨/٢

والقاعدة الفقهية تقول: درء المفاسد أَولى من جلب المصالح[٩٧] معنه إذا تعارَضَت مفسدة ومصلحة يقدم رفع المفسدة على جلب المصلحة؛ لأن الشرع اهتم بالمنهيَّات أشدَّ من اهتمامه بالمأمورات. وفي هذه القضية كانت علاقة المحبة بين ولد المدعى مخطوبته قوية جدا وخاف المدعى إذا لم يقم بتزيجهما على الفور أن يقعا في الفواحش التي نهى الله عن فعلها. فلذلك قام القضاة بقبول على ما طلبه المدعى من رخصة النكاح .

وأوجب الإسلام النكاح في هذه الحالة ويكون النكاح واجبا لأسباب التالية:

أ) الخاطب والمخطوب ذو شهوة وقادران للزواج

ب) لديهما علاقة المحبة والخطبة مند سنة ماضية وخافا أن يقعا في الزنا ويجب النكاح على مَنْ يخاف على نفسه الوقوع في الزنى إذا لم يتزوج

ت) الخاطب والمخطوب بالغان إلى سن البلوغ الذي فيه رأي الجمهور منها الإمام الشافعي يعني ١٥ سنة.

---

[٩٧] شيخ الدكتور مُحَمَّد صدقي بن أحمد بن مُحَمَّد آل بورنو أبو الحارث الغزي، ***الوجيز في إيضاح قواعد الفقة الكلية***، (بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م)، ٢٦٥